

عبد الرزاق السنهوري ودوره الفكري في مصر (١٨٩٥-١٩٧١) "دراسة تاريخية"

م. د. نور سعدي عيسى / جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم التاريخ

Abd Al-Razzaq Al-Sanhouri and his intellectual role in Egypt
(1895-1971) Historical study"

Phd .noor saadi Issa /university of Baghdad./College of
Education for Girls/Department of History.

coeduw.uobaghdad.edu.iq-noor.saadi

doi 10.58564/MABDAA.62.2.2023.457

الملخص

عبد الرزاق السنهوري كان استاذاً نابهاً وفقيهاً في القانون والشرعية ومؤلفاً غزيراً الانتاج رائداً ومشجعاً قديراً متمكناً، له الفضل في توحيد القانون المدني في العالم العربي. كان وطنياً مصرياً شديداً الاخلاص لقضايا بلده. نشأ يتيماً فقيراً مات والده وهو في سن السادسة من عمره ، وتعلم في جو من الحرمان حتى حصل على شهادة التخرج من الثانوية في عام ١٩١٣ ، واستعان بمرتب من وظيفة صغيرة ليدرس في مدرسة الحقوق حتى حصل على البكالوريوس في عام ١٩١٧ وكان من المتفوقين ، ثم اوفد في عام ١٩٢١ في بعثة علمية الى فرنسا حيث حصل في عام ١٩٢٥ على الدكتوراه في العلوم القانونية، ثم عمل استاذاً للقانون المدني في كلية الحقوق بالجامعة المصرية عام ١٩٢٦ وعميداً لهذه الكلية ، ثم عين وزيراً للمعارف في مصر (١٩٤٥-١٩٤٩)، ثم رئيساً لمجلس الدولة المصري في عام ١٩٤٩ فكان قاضياً نزيهاً، حرص على صون حقوق الانسان والحريات العامة. الكلمات المفتاحية : عبد الرزاق السنهوري ، الفقه الاسلامي ، القانون المدني ، الحقوق ، وزارة العدل .

Abstract:

Abd al-Razzaq al-Sanhouri was a distinguished professor and jurist in law and Sharia, a prolific and pioneering author, and a professional and capable legislator. He is credited with unifying civil law in the Arab world. he was an Egyptian patriot deeply loyal to the issues of his country. He grew up as a poor orphan. His father died when he was six years old. He studied in an atmosphere of deprivation until he obtained a high school graduation certificate in 1913, and used the salary of a small job to study in law school. When he obtained his bachelor's degree in 1917 and was one of the outstanding students, then in 1921 he was sent on a scientific mission to France, where in 1925 he obtained a doctorate in legal sciences , then he worked as a professor of civil law at the Faculty of Law at the Egyptian University in 1926 and dean of this faculty. then he was appointed Minister of Education in Egypt (1945-1949), then President of the Egyptian State Council in 1949, where he was honest judge who was keen on preserving human rights and public freedoms. Key words: Abd Al-Razzaq Alsanhoury .Islamic Jurisprudence .civil law.rights . Ministrey of Justice

المقدمة

شهد التاريخ المصري منذ القدم رموزاً شامخة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والقانونية ادت دور بارز في التطور الوطني وكان دافعهم في ذلك الايمان بحب الوطن ومن اهم هذه الرموز الدكتور عبد الرزاق السنهوري كان استاذاً نابهاً وفقيهاً في القانون والشرعية ومؤلفاً غزيراً الانتاج له الفضل في توحيد القانون المدني في العالم العربي . فضلاً عن ذلك كان وطنياً مصرياً والتاريخ لم ينسِ جهوده المثمرة في فترة تراسه وزارة العدل ووزارة المعارف ومجلس الدولة المصري وتعاون مع ثورة يوليو ١٩٥٢ التي جاءت معبرة عن امال المصريين في التخلص من الحكم الملكي ، فحاولت الباحثة هنا التعريف بفضلته ومنزلته الحقيقية في تاريخ مصر والوطن العربي. لاسيما ان حياة عبد الرزاق السنهوري امتازت بطولها النسبي فامتدت حياته في المدة ما بين ١٨٩٥-١٩٧١ وبالتالي فان حياته تؤرخ لفترة كبيرة من تاريخ مصر والمنهج المعتمد في هذه الدراسة هو المنهج التسلسل الزمني في البحث حيث عمدت الى استقراء وتتبع حياة السنهوري وجهوده ومؤلفاته ثم رتبها بحسب

الموضوعات التي تناولتها في البحث ، ثم شرحت مضامينها وافردتها في عنوانين داخل البحث سبب اختيار هذه الشخصية للدراسة هو ان البعض لا يعرف عن السنهوري سوى انه رجل قانون دون ان يعرف معظم هؤلاء دوره الفكري والوطني والاكاديمي فكان لابد من تسليط الضوء على هذا الدور وابرار افكاره واعماله وانجازاته . هذا الذي سنراه وفق المحاور التالية : المحور الاول : ولادته ونشأته المحور الثاني : تعليمه ودراسته المحور الثالث : الوظائف التي تولاهها المحور الرابع : دوره في ثورة يوليو ١٩٥٢ المحور الخامس : اعتزاله ووفاته

المحور الاول / ولادته ونشأته :

ولد عبد الرزاق بن احمد السنهوري في ١٢ اب ١٨٩٥ في مدينة الاسكندرية ، ورغم ان والده كان على قدر من الثراء الا ان هذه الثروة قد تبددت قبل مولده ، وانتهى الحال بوالده الى العمل بوظيفة حكومية متواضعة في المجلس البلدي بمدينة الاسكندرية . وقد كان والده حريصا على تعليمه منذ نعومة اظفاره ، فقد كان دائم التشجيع له على متابعة الكتاب، ويعدّه بالجوائز اذا عرف الحروف الهجائية، وكثيراً ما كان يصطحبه معه الى مكتبه في البلدية وهو في سن الخامسة. توفي والده وهو صغير لا يتجاوز السادسة من عمره . فتولت الام مسؤولية الاسرة (عبده، ٢٠١١، ١٤). وقد وصفها السنهوري في مذكراته بأنها كانت طيبة القلب وسريعة الانفعال وقد ورث عنها هذه الصفات ، وذكر بانها تزوجت وهي في سن صغيرة ، وترملت صغيرة ايضا بعد ان ولدت سبعة من الابناء الذكور والاناث وكان ترتيب السنهوري الرابع بين اخوانه (السنهوري ، الشاوي، ٢٠٠٥ ، ٢٨-٢٩) نشأ السنهوري يتيماً فقيراً ، وهذه النشأة جعلته يتأثر بنشأة الرسول صلى الله عليه وسلم اذ كانت تسيطر عليه اوجه الشبه بين يتمه ويتم الرسول فجعلته يعيش بأحاسيس اصحاب الرسالات الذين يوقنون ان الارادة الالهية قد وهبتهم ما وهبتهم ليكونوا روادا للغير ومنارات للحق ومعالم على طريق الإصلاح (عمارة، ٢٠٠٩ ، ١٦-١٧).

المحور الثاني/ دراسته وتعليمه :

بدا السنهوري حياته العلمية في الكتاب بتشجيع من والده الذي كان يرغب في الذهاب اليه للتعلم . وبعد وفاة والده انتقل الى مدرسة (راتب باشا) الابتدائية التابعة للجمعية الخيرية الاسلامية بالاسكندرية ومنها حصل على الشهادة الابتدائية ، ثم التحق بمدرسة (محرم بك) الثانوية بالاسكندرية (عبده، المصدر السابق، ١٥). و اثناء دراسته فيها عشق السنهوري الادب واللغة فلم يكن يقع بيده كتاب في الادب او اللغة الا قرأه قراءة تمعن واستيعاب . فقرأ الاغاني للاصفهاني ، والامالي للقاللي ، والعقد الفريد لابن عبد ربه وغيرها . وكان يتردد على المكتبات العامة للمطالعة فيها والتزود بالعلم والمعرفة ، وخلال مطالعته الادبية تعرف السنهوري على شعر المتنبي واعجب به فانحاز اليه وفضله عن كثير من شعراء العربية . كما تآثر السنهوري باستاذة في الثانوية (محمود فهمي النقراشي)(*)، من اعلام حزب الوفد اذ كان له تأثير خاص على حياته الشخصية والعامة وكان يتأثر باراءه كثيرا (دحروج ، ٢٠١٥ ، ٥٤) حصل السنهوري على الشهادة الثانوية عام ١٩١٣ وكان متوقفا طوال سنوات دراسته وجاء ترتيبه في الثانوية الثاني على جميع طلاب البلاد المصرية اذذاك (عبده ، المصدر السابق، ١٥) كان بوسع السنهوري ان يكتفي بالشهادة الثانوية التي تؤهله للالتحاق بوظيفة حكومية لابس بها في تلك المدة ، ولكنه كان كبير الطموح ومتأثراً بعظماء مصر منهم مصطفى كمال* محمود فهمي النقراشي :ولد في مدينة الاسكندرية عام ١٨٨٨ تلقى تعليمه في الاسكندرية الى ان اكمل الثانوية ثم التحق بمدرسة المعلمين الخديوية ثم اكمل دراسته بجامعة نوتنغهام (Nottingham) بانكلترا بعد حصوله على بعثة دراسية . وبعد عودته عين مدرسا في مدرسة الثانوية (راس التين) بالاسكندرية ، ثم اصبح ناظرا لها، انضم الى حزب الوفد، عين وزيرا للمواصلات عام ١٩٣٦ ، اسس مع احمد ماهر حزب السعديين عام ١٩٣٨ ، ثم عين وزيرا للمعارف في ١٨ اب ١٩٣٩ حتى ٢٧ حزيران ١٩٤٠ ، اشترك في وزارات ائتلافية عدة رئاسة الوزارة الاولى في ٢٤ شباط ١٩٤٥ او الثانية في ٩ كانون الاول ١٩٤٦ ، اغتيل في عام ١٩٤٨ على يد الاخوان المسلمين. للتفاصيل ينظر: عوض، صبري ، المصدر السابق ، ص ٩٩-١٠٠ وغيره من الزعماء الوطنيين امثال سعد زغلول وزعماء الاصلاح محمد عبده وجمال الدين الافغاني أشد التأثير فأخذ هؤلاء الاعلام قدوة له ووضع لنفسه امل في الحياة وهو ان يصبح مثل هؤلاء الاعلام (عبده، المصدر السابق، ١٥). ويبدو ان السنهوري قد أرتأى ان يسير على درب هؤلاء الزعماء الاوائل وان يكون من المدافعين عن قضايا بلده وامته مثلهم . حتى ان اختياره لمدرسة الحقوق دون غيرها لم يكن طمعا في الوظيفة الحكومية وانما سيرا على درب هؤلاء الزعماء فقد كان بعضهم من خريجي مدرسة الحقوق كمصطفى كمال ومحمد فريد انتقل السنهوري من الاسكندرية الى القاهرة والتحق بمدرسة (الحقوق الخديوية) عام ١٩١٣ (مرحلة التعليم العالي الجامعي) وكانت الدراسة فيها باللغة الانكليزية وبسبب ضعف حالته الاجتماعية وحتى يواصل دراسة الحقوق جمع الى الدراسة والوظيفة في نفس الوقت حيث عمل على الانتساب في مدرسة الحقوق وعمل موظفا مراقب حسابات في وزارة المالية حتى يعين نفسه ويتمكن من متابعة دراسته بالانتساب (السنهوري، الشاوي، المصدر السابق، ٣١) اثناء دراسة السنهوري للحقوق فتحت ملكاته الادبية مواكبة ومعبرة عن مشاعره الوطنية الاسلامية التي تكونت في تيار

الوطنية والجامعة الاسلامية في ذلك الوقت ، فكان يقرض الشعر احيانا وشعره رقيق وعميق (دحروج ، المصدر السابق ، ٥٥) تخرج السنهوري من مدرسة الحقوق قسم القانون المدني عام ١٩١٧ ونال درجة البكالوريوس بتفوق اذ كان ترتيبه الاول على جميع الطلاب . وتعين بعد تخرجه في سلك القضاء مساعد للنائب العام في مدينة المنصورة وبقي في منصبه الى ان نشبت ثورة مصر الوطنية الكبرى عام ١٩١٩ في سبيل الاستقلال الوطني واجلاء جيوش الاحتلال الانكليزي عن وادي النيل ورغم حساسية وظيفته القضائية لم تمنعه من المشاركة في مواكب الثورة الوطنية ، فكان من الدعاة الى اضراب الموظفين الذي بدا في ٢ نيسان من تلك السنة . ونجح فيه بل وتزعم هذا الاضراب ، وانضم الى الحركة الوفدية برئاسة سعد زغلول ونتيجة لاشتراكه في هذا الاضراب نقل الى العمل بناية اسبوط في صعيد مصر (جمعه ، ٢٠٢٣ ، ٣) رقي السنهوري في عام ١٩٢٠ من درجة مساعد نيابة الى وكيل للنائب العام . وفي ذات العام نقل الى القاهرة بعدما علم ان مدرسة (القضاء الشرعي) تحتاج الى مدرسين فسعى للالتحاق بها تاركا عمله في النيابة الى تدريس القانون في هذه المدرسة وهي واحدة من اهم مؤسسات التعليم العالي المصري التي اسهمت في تجديد الفكر الاسلامي الحديث والمعاصر والتي درس فيها وتخرج منها كوكبة من اعلام التجديد والاجتهاد ومنهم (احمد امين الذي كان اقرب الى السنهوري ، وعبد الوهاب عزام ، واحمد ابراهيم) (عمارة ، المصدر السابق ، ٢٢) وبعد عام دراسي في مدرسة القضاء الشرعي سافر السنهوري الى فرنسا في بعثة علمية لدراسة القانون فركب السفينة من ميناء الاسكندرية في ١٢ اب ١٩٢١ وكان قد نزل عند اسرة فرنسية وعمره آنذاك ٢٦ عاما (السنهوري ، الشاوي ، المصدر السابق ، ٦٦) درس دبلوم معهد القانون الدولي التابع لجامعة باريس فحصل عليه بعد العام الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤ وفي السنوات التي قضاها في فرنسا تعمق في دراسة علوم القانون الغربي واصوله الرومانية وتقنياته الحديثة ، ونهل من منبع الثقافة الفرنسية والاوربية واتصل بالحركات والتيارات الاجتماعية الثورية والاشتراكية منها بوجه خاص وزامل المبعوثين العرب والمسلمين الى مؤسسات التعليم الفرنسية . وساح في الكثير من البلاد الاوربية متأملا ودارسا ، اذ سافر الى لندن وقضى فيها شهرا ونصف الشهر يجمع مراجع ومصادر لاطروحته العلمية للدكتوراه تحت عنوان (القيود التعاقدية على حرية العمل ، المعيار المرن والقاعده الجامدة في القضاء الانكليزي) والتي انجزها بجامعة ليون الفرنسية عام ١٩٢٥ (دحروج ، المصدر السابق ، ٥٦) . لقد قام بفحص القضاء المدني والتجاري بأسلوب علمي دقيق في اطار تتخلله ابحاث اجتماعية قانونية حول دور ومزايا كل من (القاعدة القانونية) و (المستوى القانوني) ونالت هذه الاطروحة جائزة افضل دراسة دكتوراه في العلوم القانونية بجامعة ليون (الجندي ، د.ت ، ١٨٠) ووصف (ادوارد لامبير) (*) ، المشرف على اطروحته الابحاث الاولى للاطروحة بانها اجتماعية قانونية فهي جولة في تاصيل حق العمل وحقوق العمال والمد الذي يعلو بها من اول القرن هنا وهناك (الجندي ، المصدر السابق ، ١٨٠) ثم تطوع السنهوري عام ١٩٢٦ ودون تكليف لانجاز اطروحة اخرى في الدكتوراه متأثرا بالمناخ السائد في شرق اوربا وسقوط الخلافة العثمانية ورغم تحذير استاذ المشرف على اطروحته الاولى ادوارد لامبير من صعوبة الموضوع والمناخ السياسي والفكر الاوربي المعادي لها ، لكنه واصل عمله فبادر الى انجاز اطروحته الثانية في العلوم السياسية والاقتصادية وموضوعها (فقه الخلافة وتطورها لتصبح هيئة امم شرقية) مقدما فيها بعد الجزء التاريخي اجتهاده الجديد ونظريته في جمع الاسلام وفي الوقت ذاته تمييزه بين الدين والدولة وفي جمع الخلافة وكيف يميز بين الفكرة القومية والجامعة الاسلامية (دحروج ، المصدر السابق ، ٥٦). ولقد كتب الاستاذ ادوارد لامبير عن هذه الاطروحة مثبتا عليها قائلا انها (اية في الابداع وتعتبر مرجعا عاما لامثيل له في الفقه الدستوري) كما كتب لامبير في مقدمة اطروحته " لقد *ادوارد لامبير : علامة وفقه قانوني فرنسي في جامعة ليون ، صاحب المجموعات المشهورة باسمه ، كان ناظرا لمدرسة الحقوق الخديوية في القاهرة ، بدأت علاقته بالسنهوري ايام ما كان طالبا في هذه المدرسة ، ولما اوفد السنهوري الى فرنسا كان هو المشرف على رسالته للتفاصيل ينظر : دحروج ، المصدر السابق ، ص ٥٨ وجدت ضالتي المنشودة اخيرا على يد السنهوري ، وهو من انبغ تلامذتي الذين درستهم خلال حياتي العملية كأستاذ ، انه تلميذ قد اثبت فعلا انه جدير بأن يكون استاذنا (نقل عن: عبده ، المصدر السابق ، ٢٠؛ عماره ، المصدر السابق ، ٢٨) وقد استمرت العلاقة الوطيدة بين الاستاذ وتلميذه وبسبب هذه العلاقة الوثيقة كانت اجتهادات ومؤلفات السنهوري تنشر في مجموعة لامبير القانونية الشهيرة في فرنسا (سناتي الى ذكر تفاصيلها لاحقا) ، ولاشك ان الاستاذ لامبير كان له الاثر البارز في تكوين شخصية السنهوري القانونية وصقلها (دحروج ، المصدر السابق ، ٥٩).

المحور الثالث / الوظائف التي تولها

- اولا : التدريس في كلية الحقوق بالقاهرة

عاد السنهوري من فرنسا الى وطنه مصر في منتصف عام ١٩٢٦ وعين مدرسا للقانون في كلية الحقوق بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الاول) جامعة القاهرة الان وكان من المفترض ان يكون مدرسا لمادة القانون الدولي ولكن المصادفة غيرت مادة تخصصه فذهب به الى الميدان

الذي ابدع فيه مالم يبدعه احد سواه فكان القانون الدولي بالكلية يومئذ مشغولاً بأحد الاساتذة الكبار بالجامعة انذاك فعهد الى السنهوري بالتدريس لمادة القانون المدني فأبدع في هذا المجال الذي وضعته المصادفة فيه. اذ تميز السنهوري في اصال المعلومات الى الطلاب فكان لا يترك الفكرة الواحدة وهو يدرسها لطلابه حتى يعرضها بالصور المختلفة التي تجذب وتقع مختلف المستويات والافهام (عمارة ، المصدر السابق ، ٣٠) وبعد مسيرة السنهوري هذه وتنقله بين العالم والعمل ومع استقراره الوظيفي التفت الى حياته الخاصة وتزوج في ٥ ايار ١٩٢٧ وسافر في العام نفسه الى اوربا في رحلة للسياحة والترفيه استمرت ثمانين يوما (الجندي، المصدر السابق ، ١٨٥) بدأ السنهوري خلال هذه المرحلة رحلة الابداع في حقل الدراسات والابحاث والفكر وتاليف الكتب الدراسية لطلابه واهمها كتاب (في نظرية العقد)، (السنهوري ، ١٩٩٨)، وكتاب (الموجز في النظرية العامة للالتزامات)، (السنهوري ، ١٩٤٠)، كما ألف كتاب (عقد الايجار) لطلاب البكالوريوس بكلية الحقوق عام ١٩٢٩ . كما ألف مجموعة من الابحاث اهمها بحث بعنوان (الدين والدولة في الاسلام)، (السنهوري ، ٢٠١٢)، وهو بحث تم نشره في مجلة المحاماة الشعرية عام ١٩٢٩ تحدث فيه عن عظمة الاسلام وانه دين ودولة في نفس الوقت وتحدث فيه عن السلطات العامة في الاسلام من سلطة تشريعية وسلطة قضائية (عبد الله، د.ت، ٨٦). ثم نشر بحث اخر في العدد الثاني في نفس العام و نفس المجلة بعنوان (تطور لائحة المحاكم الشرعية) كما نشر بحث عنوانه (الامتيازات الاجنبية) في مجلة القانون والاقتصاد القاهرة عام ١٩٣٠، وايضا نشر بحثين اخرين عام ١٩٣٢ احدهما بعنوان (الشرق والاسلام) نشر في صحيفة السياسة الاسبوعية في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٢ والآخر بعنوان (المسؤولية التقصيرية) وهو بحث كتبه باللغة الفرنسية ونشره بمجلة القانون والاقتصاد (عمارة، المصدر السابق، ٣٥) وفي دليل على المكانة التي تبوأها السنهوري في كلية الحقوق في ذلك الوقت اختير ليكون رئيسا للوفد المصري المشارك في المؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي انعقد في مدينة لاهاي الهولندية في اب ١٩٣٢ وشارك فيه (٣٥٠) قانونيا مثلو (٥٥) دولة من دول العالم انذاك. فكتب السنهوري تقرير باللغة الفرنسية عام ١٩٣٢ عن هذا المؤتمر ونشرت ترجمة ملخصة عنه في مجلة (القضاء) العراقية ببغداد ، فضلا عن نشره بحث اخر بعنوان (وجوب تنقيح القانون المدني وعلى اي اساس يكون هذا التنقيح) وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على نشأة المحاكم الاهلية ونشرته مجلة القانون والاقتصاد في السنة السادسة في العدد الاول في القاهرة عام ١٩٣٣ (عبد، المصدر السابق ، ٢٣) لم تكن اهتمامات السنهوري بالجامعة كلها دراسة وتاليف فقط بل كان مهتما ايضا باستقلال مصر . فقد كان السنهوري يحمل على الاحزاب المصرية في ذلك الوقت ويرى ان تنازعهما هو سبب تشتت المجهود الوطني وضياعه . ولقد كان مؤمنا بقدرة الشباب على التغيير فكون جمعية للطلبة اطلق عليها اسم (جمعية الشبان المصريين) عام ١٩٣٤ التي كانت تعلم افرادها روح ثورة ١٩١٩ واحياء وفاة ذكرى سعد زغلول وتتادي بالاستقلال (الحكم، د.ت، ٣٤-٣٥) ويبدو ان السنهوري كان متأثرا براء استاذة الوفيدي محمود فهمي النفراسي والذي كان على علاقة قوية به (كما ذكرنا سابقا)، وبسبب عداوة وزارات تلك الفترة للوفد حسبته الحكومة تابعا للوفد بسبب علاقته بالنفراسي وتنظيمه للجمعية الشبان فعمدت الى فصله من الجامعة بتهمة تاليف جمعية سياسية من طلبة الجامعة لنشر الدعوة لحزب الوفد (دحروج، المصدر السابق، ٦٦) . فكان هذا الامتحان السياسي الاول للسنهوري مع تعسف الحكومات . كان فصله من الجامعة محنة قاسية على السنهوري فحينها كان على اعتاب العقد الخامس من عمره ولم يزل قادرا على العطاء لطلبته وعلى اثره الفقه القانوني ويبدو انه لم يكن على درجة كافية من الثراء تضمن له عيشة سهلة في حال تقاعده فاضطر للاشتغال بالمحاماة اشهرها حتى تغيرت الحكومة في العام التالي وجاءت حكومة جديدة برئاسة الوفد التي اعادته للجامعة (عبد، المصدر السابق ، ٢٦) .

- ثانيا :عمادة كلية الحقوق ببغداددعت الحكومة العراقية السنهوري لتولي عمادة وتنظيم كلية الحقوق ببغداد للسنة الدراسية ١٩٣٥-١٩٣٦ وقد وجد في تلك الدعوة الفرصة ليثبت كفاءته الادارية والتنظيمية في بغداد فضلا ان هذه الدعوة كانت بمثابة رد اعتبار له بعد واقعة فصله من الجامعة المصرية وكذلك دليلا على المكانة العلمية والشهرة الاكاديمية التي حازها ، فسافر الى العراق على راس وفد علمي قانوني ، واصبح عميدا لكلية الحقوق وبدأ بتنظيم الكلية تنظيما حديثا ، وقد عاونه بعض رجال القانون العراقي في ذلك الوقت (منهم ياسين الهاشمي والاستاذ احمد زكي والاستاذ رشيد عالي الكيلاني) ، اذ باشر بأهم خطوات اصلاح بعد اصلاح المناهج ، وذلك باصداره نظام كلية الحقوق رقم (٨) لسنة ١٩٣٦ وقد احتوى النظام على (٦٢) مادة تناولت نصت المادة الاولى منها على مدة الدراسة للحصول على شهادة البكالوريوس وجعلها اربع سنوات بعدما كانت ثلاث سنوات وكذلك توزيع المواد على السنوات الاربعه ، والشروط الواجب توفرها في اعضاء هيئة التدريس ،وتحديده للاقسام التي تحتويها الكلية (قسم القانون العام والخاص والعقوبات وقسم الاقتصاد السياسي)، (الدجيلي، ٩٥، ١٩٦٣؛ الهاللي، ١٨٩، ١٩٧٥-١٩٥)، حيث اصبحت الكلية وفق القانون الجديد كلية نظامية وفق الضوابط والمقاييس الاكاديمية العالمية، وقام السنهوري بتدريس اصول القانون (الاسدي، ٢٠٠٨، ص ٣٨) كما الحق بالكلية معهدا لدراسة العلوم المالية والادارية وكان هذا المعهد نواة لكلية التجارة بالعراق ، كما اقترح

السنهوري على المسؤولين العراقيين انشاء جامعة بغداد وقد حظيت فكرة السنهوري بترحيب كبير من المسؤولين العراقيين ورفضها البعض واعتبروها خطوة سابقة لأوانها . كما كان السنهوري يسعى الى جعل كلية الحقوق نواة لتأسيس جامعة بغداد على غرار الجامعة المصرية (الصافي، ٢٠٠٨، ٢٣) فانتهى الامر بتشكيل لجنة فيها وزير المعارف رئيسا ووزير الدولة ورئيس مجلس النواب ومن مصر (عبد الوهاب عزام ، والسنهوري) اعضاء وبعد مناقشة طويلة قررت اللجنة انشاء الجامعة ، وطلب من السنهوري وضع مشروع قانون لهذه الجامعة تضم الكليات الحقوق والطب والاداب والعلوم وبعث (لطفه حسين)^(*) ، ليرشح له بعض الاساتذة المصريين الذين يمكن ان يستعين بهم في امر تنظيم هذه الجامعة (فرج، ١٩٨٩، ٥٦) ولم يكتفي السنهوري بهذا الانجاز وانما انجز اعمال فكرية اخرى في العراق لنشر الثقافة *طه حسين: ولد عام ١٨٨٩ في محافظة المنيا، وفي الثالثة من عمره اصيب بالرمم فكف بصره ، تلقى تعليمه في الازهر ، ثم انضم الى الجامعة المصرية الاهلية وحصل فيها على الدكتوراه في عام ١٩١٤ ثم سافر في بعثة الى فرنسا فدرس الاداب القديمة الرومانية واليونانية والادب الفرنسي وحصل على درجة الدكتوراه الثانية في عام ١٩١٨ من جامعة مونبيلييه ، حاضر في الجامعة المصرية عام ١٩٢٥ عين استاذًا فيها، ثم اصبح عميدا لكلية الاداب عام ١٩٢٨، ثم عين في عام ١٩٣٢ مساعدا لمراقب التعليم الاولي في وزارة المعارف، ثم مستشار فنيا في وزارة المعارف عام ١٩٤٢ اضافة الى عمله الاخر عين رئيسا لجامعة الاسكندرية عام ١٩٤٣-١٩٤٤، اصبح وزيرا للمعارف في عام ١٩٥٠-١٩٥٢، توفي عام ١٩٧٣. للتفاصيل ينظر: السكوت ، جونز، ١٩٧٥، ص ١-١٦. بين العامة منها، اصدار مجلة (القضاء) العراقية في عام ١٩٣٦^(*)، على اسس جديدة وساهم في تحريرها، كما الف كتب وابحاث خلال ذلك العام الدراسي لطلاب كلية الحقوق منها ، بحث (نبي المسلمين والعرب) نشر في مجلة الهدية العراقية، ونشر بحث اخر في بغداد عنوانه (من مجلة الاحكام العدلية الى القانون المدني العراقي)، فضلا عن نشره بحث اخر في بغداد عنوانه (مقارنة المجلة بالقانون المدني العراقي)، وايضا الف كتاب (علم اصول القانون) درس لطلاب الحقوق ببغداد، وكتاب (عقد البيع) في مشروع القانون المدني العراقي (عمارة، المصدر السابق، ٣٨). كما طلب وزير العدل (رشيد عالي الكيلاني)^(*)، من السنهوري اعداد مشروع قانون المدني الجديد العراقي من خلال نشره لمقالة في مجلة القاصد عام ١٩٣٦ عن (القانون المدني) ويعتبر السنهوري هو اول من نبه ودعا الى ضرورة تشريع القانون المدني العراقي اذ لم يكن للعراق قانون مدني وانما كان هناك قوانين متفرقة من التشريعات الحقوقية التي تم توارثها من العهد العثماني وهي مجلة الاحكام العدلية وقانون الاراضي وقانون التصرف بالاموال غير المنقولة وكانت هذه القوانين تقوم على مبادئ متناقضة (السنهوري ، الشاوي، المصدر السابق، ٢٠٢). وبالفعل تشكلت لجنة لوضع مشروع هذا القانون مكونة من السنهوري وعضوية بعض اساتذة كلية الحقوق ببغداد وقد اكمل السنهوري من احكام هذا القانون (مجلة القضاء، العدد الثالث والرابع، ١٩٣٦، ٢٢٥)، لكن توقف هذا المشروع لانه اضطر بعدها الى العودة للقاهرة بسبب مرض والدته (عمارة ، المصدر السابق ، ٣٧). وعند عودة السنهوري الى القاهرة اواخر عام ١٩٣٦ اصطحب معه الخمسة الاوائل من ابناء كلية الحقوق ببغداد ليكونوا تحت اشرافه في القاهرة اذ الحقهم بكلية الحقوق لاكمال دراستهم واصبحوا عماد التعليم العالي في القانون فكانوا نواة الاساتذة العراقيين الذين اضطلوعوا بتدريس القانون هناك وفي العراق فيما بعد (الاسدي ، المصدر السابق ، ٤١). ولم تمضي ايام قليلة على عودة السنهوري حتى توفيت والدته وقد اثر ذلك على السنهوري فقد كان يحب والدته لدرجة كبيرة لانها رعته هو واخوته بعد ان توفي والدهم وهم اطفال صغار (السنهوري ، الشاوي ، المصدر السابق ، ٢٠٢)*حصلت الباحثة على نسخة من هذه المجلة الاعداد من ١-٥ من متحف نقابة المحامين العراقيين في بغداد.*رشيد عالي الكيلاني : ولد عام ١٨٩٢ في بعقوبة محافظة ديالى شغل منصب الحاكم في محكمة التميز عام ١٩٢١ وصار استاذًا في كلية الحقوق ، ثم رشح وزيرا للعدل عام ١٩٢٤ ، ثم رشح وزيرا للداخلية في عام ١٩٢٥ ثم ما لبث ان عين رئيسا للديوان الملكي في عهد الملك غازي الاول ، شغل منصب رئيسا للوزراء ثلاث مرات عام ١٩٤٠، ١٩٣٣، ١٩٤١ توفي في بيروت عام ١٩٦٥ ثم دفن في بغداد في الحضرة القادرية . للتفاصيل ينظر : الغريزي ، ١٩٨٩

ثالثا: عمادة كلية الحقوق بالقاهرة اجريت انتخابات برلمانية في عام ١٩٣٦ حصل فيها حزب الوفد على الاغلبية ، وشكل زعيمه مصطفى النحاس الوزارة التي ضمت محمود فهمي النقراشي صديق السنهوري في عضويتها فكانت الظروف مؤاتية للسنهوري لينتخب عميدا لكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، في تشرين الاول ١٩٣٦ (عبد ، المصدر السابق ، ٢٩). وفي نفس الوقت كانت الحكومة العراقية تلح عليه بالعودة الى بغداد اذ خاطبت رئيس وزراء مصر بخصوص ذلك ولكن السنهوري رفض العودة وذلك لانشغاله بترشيحه لهذا المنصب (عمارة ، المصدر السابق ، ٣٩) كان السنهوري في هذه المدة ينكب على التأليف والكتابة فقد نشر بحث عام ١٩٣٦ عنوانه (الامتيازات الاجنبية) وهو بحث تحليلي للمقترحات البريطانية حول الامتيازات الاجنبية . كما نشر بحث في مجلة الرابطة العربية في ١٥ اب ١٩٣٦ عنوانه (الامبراطورية العربية التي نبشر بها). وفي اثناء عمادته لكلية الحقوق القى محاضرة في ٣١ كانون الاول ١٩٣٦ عنوانها (واجبنا القانوني بعد معاهدة ١٩٣٦)

(عمارة، المصدر السابق، ٤٥). فضلا عن ذلك ترأس السنهوري وفد مصر لحضور مؤتمر القانون المقارن في دورته الثانية ببلده عام ١٩٣٧ وساهم في المؤتمر ببحثين باللغة الفرنسية هما (المسؤولية التقصيرية في الفقه الاسلامي نشرتها مجلة القانون والاقتصاد في عام ١٩٣٧ والبحث الاخر عنوانه (الشريعة الاسلامية كمصدر للتشريع المصري) نشرت في مجموعة الفقيه الفرنسي ادوارد لامبير عام ١٩٣٧ كما نشر دراسة اخرى في نفس المجلة وفي نفس العام عنوانه (المعيار في القانون) (عبد الله ، المصدر السابق، ٢٥) وواصل التأليف في القانون فالف كتاب (الموجز في النظرية العامة للالتزامات) يتألف من (٧٥٠ صفحة) عام ١٩٣٨ وكان غرضه خدمة طلاب البكالوريوس بكلية الحقوق اذ اصبح مرجع دراسي سهل وشامل لهم .والف كتاب اخر عنوانه (اصول القانون) عام ١٩٣٨ وهو ايضا مرجع لطلاب البكالوريوس بكلية الحقوق بالاشتراك مع الاستاذ احمد حشمت ابو شنين (عمارة ، المصدر السابق، ٣٩). كان هذا عطاء السنهوري على جبهة الفكر في هذه المرحلة من حياته .

- رابعا : قاضيا ومستشارا في وزارة العدل لم يقدر للسنهوري ان يهنأ طويلا بالترقية الوظيفية ، فسرعان ما عادت السياسة لتكدر عليه منصبه الجديد ، ففي اب ١٩٣٧ نشب خلاف حاد بين قادة الوفد محمود فهمي النقراشي من جهة ، ومصطفى النحاس من جهة اخرى ، وتدخل (احمد ماهر) (*)، في الخلاف مؤيدا للنقراشي ، لينتهي الامر بخروج النقراشي وماهر من الوفد ، وتأسيسهما حزب الهيئة السعدية في ايلول من العام نفسه ، ومن تاييد لاستاذ وصديقه النقراشي انضم السنهوري للحزب الجديد، وساهم في صياغة مبادئه ووضع قانونه (عبد ، المصدر السابق ، ٢٩). وبهذا انتقل السنهوري من خانة اصدقاء الوفد الى خانة خصومه واعداءه .ترك السنهوري عمادة كلية الحقوق في ١٥ تشرين الاول ١٩٣٧ وذلك بسبب ضغوطات الوفد الحاكم هذه المرة وذلك خوفا من تاثير السنهوري على الطلبة وجمع الانصار للنقراشي لذلك حاولت حكومة الوفد ابعاده عن كلية الحقوق اذ عرضوا عليه ان يعين قاضيا في المحاكم المختلطة واغروه بأن مرتبه سيتضاعف، فوافق السنهوري وتم تعيينه قاضي بمحكمة المنصورة المختلطة (الجندي ، المصدر السابق، ١٩٠). كان السنهوري على موعد مع احد اهم احداث حياته اذ كانت الحكومة المصرية راغبة في تنقيح القانون المدني وبما انه كتب من قبل عن وجوب تنقيح القانون (*) . فجاءت الفرصة له عندما تغيرت الوزارة بعد ان اجريت الانتخابات في منتصف عام ١٩٣٨ ، فجاءت باغلبية برلمانية للسعديين والدستوريين، فاستقالت الوزارة الوفدية ، وتولوا الحكم الاغلبية ، فطلبت وزارة العدل تعيين لجنة من رجلين قاضيين هما احدهما فرنسي والاخر مصري فعرضت الحكومة على السنهوري تأليف لجنة يتولى رئاستها لوضع القانون الجديد فاعتذر طالبا ان يعهد اليه الامر وحده لانه يرى ان جهود الفرد منتج عندنا، اما جهود الجماعة فلا يزال ينقصه الاحكام والتضامن (عبد ، المصدر السابق، ٣٠) . ولقد استجابت الحكومة الى اقتراحه فاسند وزير العدل (احمد خشبة) بناء على قرار مجلس الوزراء امر وضع مشروع القانون المدني الجديد مباشرة به ومعه استاذ الفرنسي ادوارد لامبير ، فتم اختيار السنهوري ولامبير (ممثلا للاجانب بدلا من قضاة المحاكم المختلطة او اساتذة اجانب) . وصدر بذلك قرار مجلس الوزراء في حزيران ١٩٣٨

• احمد محمد ماهر : ولد عام ١٨٨٨ والده كان وكيل وزارة الحربية ومحافظ القاهرة في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني، تخرج احمد من مدرسة الحقوق عام ١٩٠٨، نال شهادة الدكتوراه من جامعة مونبيلييه بفرنسا عام ١٩١٣ ، عين استاذًا بمدرسة التجارة العليا ، انتخب عام ١٩٢٤ عضوا بمجلس النواب ، ثم عين وزيرا للمعارف في ٢٥ تشرين الاول ١٩٢٤-٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٤ ، انشا الهيئة السعدية عام ١٩٣٨، شكل وزارته الاولى في عام ١٩٤٤، اغتيل في ٢٤ شباط ١٩٤٥ لاعلانه اشتراك مصر في الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء . ينظر: عوض، صبري، المصدر السابق ، ص ٦٧.

• كانت دعوة السنهوري منذ عام ١٩٣٣ الى وجوب تنقيح القانون المدني المصري الذي وضع في ظل الاستعمار الانكليزي منذ عام ١٨٨٣ فتألفت لجنة في عام ١٩٣٦ لتنقيح هذا القانون لكنها لم تنجز شيئا وفي نفس العام تشكلت لجنة اخرى ولم تنجز عملا كسابقتها . للتفاصيل ينظر: عمارة ، المصدر السابق ، ص ٤٠ تعاونها لجنة من قضاة مشهوده لهم (الجندي ، المصدر السابق، ١٩٠) . وتلا ذلك انتقال السنهوري من قاضي بالمحاكم المختلطة الى هيئة قضايا الدولة ليعمل مستشارا بها حتى عام ١٩٣٩ (السنهوري ، الشاوي ، المصدر السابق ، ٢٠٣).

- خامسا : وكيل وزارة المعارف العمومية جاءت وزارة (علي ماهر) (*)، في ١٨ اب ١٩٣٩ واصبح فيها محمود النقراشي وزيرا للمعارف العمومية . فمد يد العون للسنهوري فارسل النقراشي الى رئيس مجلس الوزراء في ٢٤ اب ١٩٣٩ بطلب تعيين السنهوري عضوا في اللجنة الوزارية الاستشارية لبعثات الحكومة وقد وافق مجلس الوزراء في ٧ ايلول ١٩٣٩ (عيسى ، ٢٠٢١، ١٩٦؛ عوض، صبري ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ١٠١) ثم عين السنهوري بعد ذلك وكيل وزارة المعارف في نفس العام عندما اصبح وزيرها (محمد حسين هيكل) (*)، الذي خلف النقراشي بالوزارة . وقد قام السنهوري بالعديد من اصلاحات في مجال التعليم للنهوض به فأنشأ مجلسا اطلق عليه (مجلس فؤاد الاول الاهلي للبحوث) جعل مهمته الاستفادة من البحوث العلمية المقدمة من الهيئات والمصالح الحكومية والافراد فيما يخدم اغراض التعليم والاقتصاد والصحة والنواحي العسكرية

، كما انشا (مجلس اعلى للتعليم) يختص بوضع السياسة العامة للتعليم وخطط الدراسة ، وايضا جعل مادة (القران الكريم) مادة اساسية في المدارس. وتم تجديد عدد كبير من المدارس وتزويدها بما تحتاج له من ادوات كتابية وفنية ورياضية (خلاف، ١٩٩٩، ص ٤٧١-٤٧٢)، فضلا عن ذلك كان للسنهوري دور كبير في انشاء (جامعة الاسكندرية) فتحدث لوزير المعارف محمد حسين هيكل بشأن انشاء هذه الجامعة ونجح في اصدار قرار بأنشائها وشارك السنهوري في اعداد قانونها عام ١٩٤٢ (السنهوري ، الشاوي ، المصدر السابق ، ٢٠٣).

• علي ماهر : هو الابن الثاني لمحمد ماهر وكيل وزير الحربية ، ولد في تشرين الثاني ١٨٨٢ ، حصل على شهادة البكلوريا في المدرسة الخديوية في القاهرة وتخرج من مدرسة الحقوق في عام ١٩٠٣ واشتغل بالمحاماة ، ثم عين قاضيا بمحكمة مصر عام ١٩٠٧. انضم الى ثورة ١٩١٩ ، ثم عين معيدا بمدرسة الحقوق ، ثم عين وكيلا لوزارة المعارف عام ١٩٢٤، فوزيرا لها مرتين مرة في اذار عام ١٩٢٥ ومرة في حزيران عام ١٩٣٠ وفي عام ١٩٢٩ عين وزيرا للمالية ، اصبح رئيسا للديوان الملكي مرتين وتولى رئاسة الوزارة اربع مرات اولها عام ١٩٣٦ واخرها عام ١٩٥٢ توفي في ٢٥ اب ١٩٦١ . للتفاصيل ينظر: العبادي ، ٢٠٠٥ .

• محمد حسن هيكل :ولد عام ١٨٨٨ بقرية هيكل، تخرج من مدرسة الحقوق الخديوية بالقاهرة عام ١٩٠٩ واتم دراسته في باريس حيث حصل على الدكتوراه في القانون، انضم لحزب الاحرار الدستوريين ، اختير وزيرا للمعارف ثلاث مرات في نيسان ١٩٣٨ وفي حزيران ١٩٤٠ وفي تشرين الاول ١٩٤٤ ، توفي عام ١٩٥٦ . للتفاصيل ينظر: عوض ، صبري ، المصدر السابق ، ٩٥ كما حرص السنهوري اثناء عمله كوكيل لوزارة المعارف على تدعيم علاقات مصر مع غيرها من الدول العربية . ففي اثناء وكالته للوزارة زار مصر (فاضل الجمالي)^(*)، مدير التربية والتدريس العام بالعراق ولقي حفاوة كبيرة بمصر وخاصة من السنهوري الذي ساعده في تيسير مهمته في مصر، مما دفع المفوضية العراقية بمصر بارسال كتاب شكر لوزارة الخارجية لتبلغه لوزارة المعارف عموما وللسنهوري خصوصا وقامت وزارة الخارجية بارسال نسخة من الكتاب للسنهوري لابلاغه بشكر المفوضية العراقية له على جهوده (عمارة، المصدر السابق ، ٤١). ولم يقتصر عمل السنهوري على ذلك فقد وضع القوانين المدنية لمصر وعدد من الدول العربية منها :

- وضعه القانون المدني المصري بعد المدة التي قضاها السنهوري في وزارة المعارف تم الاتفاق بين وزارة العدل ووزارة المعارف على تفرغ السنهوري لوزارة العدل وذلك حتى يكون متفرغا لاكمال لجان تعديل القانون المدني المصري. فتم ذلك وتمكن السنهوري من اكمال اللجان وانجاز مشروع قانون المدني المصري عام ١٩٤٢ وبقي مصادقة البرلمان عليه (عمارة ، المصدر السابق ، ٤١) استمر السنهوري بالعمل وكيل وزير حتى عاد الوفد الى الحكم مرة اخرى في وزارة ٤ شباط ١٩٤٢ وشكل (مصطفى النحاس) وزارته وكانت عودة الوفد للحكم مرة اخرى قرينة برغبته في الانتقام من خصومه وخصوصا السعديين وتصفية حساباته القديمة معهم لابعاده عن السلطة طيلة هذه السنوات وقد انعكست رغبة الوفد هذه في اقالته لبعض كبار الموظفين السعديين ومن بينهم السنهوري فصدر قرار من مجلس وزراء في ١٦ ايار ١٩٤٢ بابعاد السنهوري من وزارة المعارف واحالته الى المعاش (الجندي ، المصدر السابق ، ١٩٢). ويبدو ان السنهوري في القضية الحزبية وقع ضحية وفائه واخلاصه لرجل احبه هو النقراشي الذي تلمذ على يديه في المدرسة الثانوية ، فحسب السنهوري على الحزب الذي ينتمي اليه النقراشي الوفد مره والهيئة السعديه مرة اخرى .

• محمد فاضل الجمالي : ولد عام ١٩٠٣ بمدينة الكاظمية ببغداد تلقى تعليمه الاولي في مدارس بغداد ، ثم عين معلما عام ١٩١٨ وزاول مهنة التعليم في المدارس العراقية لمدة اربع سنوات وفي عام ١٩٢٢ سافر الى بيروت لاكمال دراسته في الجامعة الامريكية نال شهادة البكالوريوس فنون في التربية عام ١٩٢٧ رجع الى بغداد واشتغل في التدريس في دار المعلمين الابتدائية ثم اوفد الى خارج العراق لدراسة الماجستير في جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك عام ١٩٢٩ ثم اكمل دراسة الدكتوراه في الفلسفة عام ١٩٣٠ وفي عام ١٩٣٤ عين مديرا عاما للمعارف في بغداد، ثم عين بمنصب رئيسا للتفتيش عام ١٩٣٥، شغل منصب رئيس وزراء العراق خلال عامي ١٩٥٣-١٩٥٤ ، انتخب رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٥٢ لمرتين . توفي في تونس في عام ١٩٩٧ . للتفاصيل ينظر: الهاشمي، ٢٠١٢.

- وضعه القانون المدني العراقي بعد عزل السنهوري من وزارة المعارف عمل في سلك المحاماة ، لكنه لم يستغ العمل الذي يقوم به لبعده عن المنفعة العامة. وكتب يصف حالته في لبنان في ١٩ تموز ١٩٤٣ " قلبت هذه المذكرات فوجدتني قد كتبت في ١٤ تموز من السنة الماضية كلمة اتسال فيها ؛ ماذا عساي ان اكون في ١٤ حزيران ١٩٤٣ لم يتغير حالي كثيرا ، ومازلت كما كنت منذ ان ابعدت عن الوظيفة في ١٦ ايار من السنة الماضية ، احاول ان اقوم بعمل عام ولا اقع بالعمل الخاص في المحاماة وقد كلفتني الحكومة العراقية لاستكمال مشروع القانون المدني العراقي الذي بدأته منذ عام ١٩٣٥ ، فسرني كثيرا ووافقت ان اكلف بهذه المهمة ، فهي عمل عام من اجل الاعمال وابقاها اثر" (نقل عن:

السنهوري، الشاوي، المصدر السابق، ٢٠٣؛ دحروج، المصدر السابق، ٦٩). وهذا يدل على مدى حب وتعلق السنهوري بالعمل العام الذي فيه مصلحة للعامة جاءت بعد شهور دعوة للسنهوري من الحكومة العراقية وذلك لاستكمال وضع القانون المدني العراقي الجديد الذي سبق له ووضع منهاج صياغته ومصادره ومرجعياته فلبى الدعوة وسافر ثانية الى العراق في ٣٠ اب ١٩٤٣. وفي بغداد ووسط حفاوة العراقيين به، وهي حفاوة نموذجية تزداد احساسه بها في ضوء المضايقات الحزبية التي قطعت عليه جهوده الاصلاحية في مصر، اخذ ينجز هذا العمل الكبير فتألفت لجنة برئاسته وعضوية بعض القضاة العراقيين (*)، وما ان بدأ عمله كرئيسا للجنة حتى طارده هناك لعنة العصبية الحزبية التي حاصرت في القاهرة فطلبت الحكومة المصرية (حكومة الوفد) من الحكومة العراقية طرد السنهوري من بغداد ولكنها رفضت ذلك مما ادى الى توتر شديد في العلاقات بين الحكومتين المصرية والعراقية فحدثت ازمة بين الحكومتين تدخل لحلها رئيس وزراء سوريا (سعد الله الجابري)، لكي يسمح له بالاقامة في دمشق بعد ان توسط نوري سعيد له بحل هذه الازمة فوافق سعد على استضافة السنهوري في دمشق على ان يقوم بوضع القانون المدني السوري واكمال القانون المدني العراقي هناك، فغضبت الحكومة المصرية لذلك (عمارة، المصدر السابق، ٤٧).

- **وضعه القانون المدني السوري** انتقل السنهوري بعد هذه الاحداث من بغداد الى دمشق في تشرين الثاني ١٩٤٣ واستقر فيها حوالي ثمانية اشهر بدا العمل فيها على وضع القانون المدني السوري (عبد، المصدر السابق، ٣٤). كما وضع مخطط لانشاء اتحاد عربي في ١٠ شباط ١٩٤٤ قبل قيام *منهم نوري القاضي، محمد حسن كبة، حسن سامي، منير القاضي، عبد الجبار التكرلي، انطوان شماس، نشأت السنوي. للتفاصيل ينظر: مجموعة مؤلفين، ١٩٩٨، ص ٤-٥. جامعة الدول العربية، فضلا عن وضعه خطة منفصلة لدراسة تجديدية للفقه الاسلامي يقوم عليها معهد عال مستقل (مرحلة ما فوق الجامعة) في ١٢ اذار ١٩٤٤ الذي سناتي الى ذكر تفاصيله (لاحقا)، كما وضع برنامجا لحزب اشتراكي ديمقراطي في ٢١ اذار ١٩٤٤، ومخططات لنهضة صناعية ومصرفية وعلمية، حيث تضمنت مذكراته الشخصية كل هذه المخططات (الجندي، المصدر السابق، ١٩٣). لكن اصرار الحكومة المصرية على موقفها وتهديدها العراق وسوريا معا بمنع الاساتذة المصريين من السفر اليهما مما اضطر السنهوري للعودة الى مصرفي تموز ١٩٤٤ وفي مصر التحق به عدد من الاساتذة العراقيين لاستكمال العمل في وضع القانون المدني العراقي (عبد، المصدر السابق، ٣٤).

سادسا - **وكيلا لوزارة العدل للمرة الثانية** بعد شهور قليلة من عودة السنهوري تم اجراء الانتخابات البرلمانية في ٨ تشرين الاول ١٩٤٤ فاز بالحكم السعدين والاحرار الدستوريين فشكل الوزارة احمد ماهر، زعيم حزب الهيئة السعدية. فانفتحت امام السنهوري مرة اخرى الابواب الواسعة للمشاركة في العمل السياسي العام اذ صدر مرسوم ملكي بتعيينه وكيلا لوزارة العدل في ٣١ تشرين الاول ١٩٤٤ (الجندي، المصدر السابق، ١٩٤) ومن اهم اعماله التي طالما كان يحلم بانجازها، انه تشكلت لجنة في ٢٩ اذار ١٩٤٥ (لمراجعة القانون المدني المصري) لتقديمه للبرلمان برأسته وعضوية كلا من (سليمان حافظ، كامل مرسي، مصطفى الشوربجي، علي ايوب) فانتهت اللجنة من مراجعته وقدم القانون للبرلمان (عبد الله، المصدر السابق، ٣٣-٣٤).

سابعا - **وزيرا للمعارف العمومية** اجريت انتخابات برلمانية جديدة وتشكلت الوزارة مرة ثانية برئاسة احمد ماهر في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٥ وتولى السنهوري لأول مرة وزارة المعارف العمومية، استمر فيها حتى بعد اغتيال احمد ماهر في ٢٤ شباط ١٩٤٥ اذ شكل الوزارة استاذة وصديقه محمود فهمي النقراشي في نفس اليوم فبقي السنهوري وزيرا للمعارف للمرة الثانية في الحكومة الجديدة. واتشاء توليه لهذا المنصب اصبح رئيس اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية (دحروج، المصدر السابق، ٧٠) وفي كل مرة لم يتنهنا السنهوري بمنصبه وذلك بسبب استقالة حكومة النقراشي استجابة للغضب الشعبي بعد احداث كوبري عباس(*) اصبحت هناك فترة فراغ سمحت للسنهوري ان يتم عملا قديما اسند اليه، فسافر السنهوري الى دمشق في اب عام ١٩٤٦ ليعمل على اتمام القانون المدني السوري مستكملا العمل الذي شرع فيه قبل ثلاث سنوات (دحروج، المصدر السابق، ٧٠) وبعد عودة السنهوري من دمشق رأى الفرصة متاحة امامه لانشاء معهد الفقه الاسلامي الذي حلم بأنشائه منذ كان طالب بعثة في فرنسا ليجدد الفقه الاسلامي بالدراسات المقارنة وصولا الى اسلمة القانون في عالم الاسلام واغناء المنظومات القانونية العالمية بنظريات فقهاء الاسلامي فتقدم بمذكرة لانشاء معهد الفقه الاسلامي (معهد الدراسات العليا) وصدر قرار مجلس جامعة الدول العربية في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٦ بالتقدم للحكومة المصرية برغبة تبني انشاء هذا المعهد وكون السنهوري في وزارة المعارف لجنة برئاسته لهذا المشروع ولكن توقف هذا المشروع بعد ان حدث ان وزعت منشورات بالمساجد بأسم ثلاثة من جبهة العلماء تحدثت عن المعهد المقترح بوصفه معهد انشيء للاحاد في دين الله الامر الذي جعل الحكومة المصرية تصرف النظر عن المضي في هذا المشروع (عمارة، المصدر السابق، ٥٢). ثم اختير السنهوري عضوا بمجمع اللغة العربية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦ وفي المجمع اسهم السنهوري في وضع كثير من المصطلحات القانونية بلجنة

القانون والاقتصاد كما نادى بتطوير اللغة العربية وتجديد اساليبها على النحو الذي كان ينادى به في ميدان الفقه الاسلامي . ذكر عبد الحليم الجندي في كتابه "اختير السنهوري من ضمن عشرة اعضاء لانه ضليع في القانون له عزيمة لا تكل ولا تمل " (الجندي ، المصدر السابق ، ١٩٤-١٩٥) الف السنهوري في القانون كتب وابحث كثيرة فمن نتاجاته الفكرية ايضا في هذه المرحلة من مراحل حياته عمل على تأليف بحث عنوانه (الروابط الثقافية والقانونية في البلاد العربية) القاهرة عام ١٩٤٦ (عمار ، المصدر السابق ، ٦٢). اجريت انتخابات برلمانية جديدة وترأس الوزارة للمرة الثانية محمود فهمي النقراشي من ٩ كانون الاول ١٩٤٦ تولى السنهوري وزارة المعارف الثالثة وقد شهدت تلك المدة نشاطا دبلوماسيا واضحا للسنهوري ، اذ اختير ضمن الوفد المصري في الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في

• كوبري عباس: في شباط ١٩٤٦ خرج طلبة جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الاول انذاك) في مظاهرات تتدد بالاحتلال البريطاني ، وحين مرور المظاهرة بكوبري عباس الفاصل بين محافظتي القاهرة والجيزة ، امر النقراشي وكان رئيسا للوزراء ووزير الداخلية بفتح الكوبري مما أدى الى سقوط الطلبة في النيل وغرق بعضهم ومن نجا من الغرق اعتقله البوليس بعد ضربه بالهراوات. للتفاصيل ينظر: عبده ، المصدر السابق ، ٣٥.

سنتي ١٩٤٧-١٩٤٨ ورئيسا للوفد المصري المشارك في مؤتمر فلسطين بلندن في اواخر عام ١٩٤٦ وفي اب من عام ١٩٤٧ توجه الى مدينة نيويورك الامريكية ضمن الوفد المصري الذي راسه النقراشي لعرض القضية المصرية على مجلس الامن ، وقد اراد النقراشي الاستفادة من السنهوري القانوني البارع في تلك المهمة (عبده ، المصدر السابق ، ٣٦) استمر السنهوري في منصبه وزيرا للمعارف حتى اختيل النقراشي في ٢٨ كانون الاول ١٩٤٨ ، فاحتفظ بالوزارة نفسها للمرة الرابعة في وزارة (ابراهيم عبد الهادي) التي شكلها في اليوم نفسه واثاء توليه لوزارة المعارف فتح السنهوري الباب امام ابناء الشعب المغموين من تلاميذ المدارس الاولى ليواصلوا التعليم في مختلف مراحلهم وساهم في اقامة جامعتين جديديتين بخلاف جامعة فؤاد الاول وهما جامعة فاروق (الاسكندرية) وجامعة (محمد علي) باسيوط (دحروج، المصدر السابق ٧٠٠) . كما داب السنهوري على متابعة العمل في بحث المشروع القانون المدني المصري في مجلسي البرلمان ولجانها المختصة ، وحث الخضر ومواجهة الاعتراضات حتى اقره المجلسان النواب والشيوخ في عام ١٩٤٨ (*) استمر السنهوري في منصبه وزير المعارف حتى ٢٧ شباط ١٩٤٩ عندما انتقل من الوزارة الى رئاسة مجلس الدولة (عمارة ، المصدر السابق ، ٤٩؛ عبده، المصدر السابق ، ٣٦).

ثامنا - : السنهوري رئيسا لمجلس الدولة اختير السنهوري في الاول من اذار ١٩٤٩ رئيسا لمجلس الدولة(*) ، بعد ان تشكلت حكومة قومية برئاسة (اسماعيل صدقي) (*) ، الذي حاول ضم الاحرار الدستوريين والسعديين* للتفاصيل اكثر عن نصوص القانون ينظر : قاسم هيال رسن ، انصهار النصوص المختارة في وحدة القانون المدني عند السنهوري ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بابل ، مجلد (٢٥) العدد ٥ ، ٢٠١٧.

* في اب ١٩٤٦ صدر القانون القاضي بانشاء مجلس الدولة المصري وتولى رئاسته لدى انشائه محمد كامل مرسي الذي كان وزيرا للعدل قبلها واستمر في منصبه حتى عام ١٩٤٩ حينما قرر التوجه نحو المحاماة فوقع الاختيار على السنهوري باعتباره افضل واحدا من فقهاء القانون في ذلك العصر للتفاصيل ينظر : عبده ، المصدر السابق ، ص ٣٦.* اسماعيل صدقي: ولد عام ١٨٧٥ في الاسكندرية ، درس في مدرسة فريز واتقن اللغة الفرنسية وحصل على الشهادة الثانوية فيها عام ١٨٨٩ ثم انتقل وعمره ١٤ سنة الى مدرسة الحقوق وتخرج منها عام ١٨٩٤ ثم عين كاتباً بالنيابة العامة ، ثم سكرتير عام في احدى البلديات ، ثم اسند اليه منصب سكرتير عام وزارة الداخلية ثم اصبح وكيلا لها عام ١٩١٠ ، اختير وزير الزراعة عام ١٩١٤ ، ثم شارك في تأسيس حزب الوفد ، ثم اختير وزيرا للمالية عدة مرات اولها عام ١٩٢١ واورها عام ١٩٣٣ ثم وزيرا للداخلية عام ١٩٢٤-١٩٢٦ ثم شكل الوزارة الاولى عام ١٩٣٠-١٩٣٣ ثم اصبح وزيرا للداخلية من عام ١٩٣٣ وحتى عام ١٩٤٦ شكل الوزارة الثانية توفي عام ١٩٥٠ للتفاصيل ينظر: عبد الرحمن ، ٢٠٠٥. لوزارته وحلف اليمين حيث يقول عنها في مذكراته " اليوم حلفت اليمين لتوليتي منصب رئيس مجلس الدولة اللهم تولني بهداك وتوفيقي في هذا العمل الجديد" (نقلا عن: السنهوري ، الشاوي المصدر السابق ، ٢٩٧) . اعتبرت فترة رئاسة السنهوري لمجلس الدولة بالفترة الذهبية اتسمت بالتطوير والانجازات اذ باشر السنهوري عمله بإصدار قانون رقم (٩) لسنة ١٩٤٩ بتعديل قانون مجلس الدولة لمحاربة الفساد في مصر والعمل على جعل مجلس الدولة العين الساهرة ، ثم اعد اللائحة الداخلية للمجلس ، وانشأ في القضاء الاداري نظام المفوضين ، وانشأ مجلة للمجلس علمية سنوية التي صدر عددها الاول في كانون الثاني ١٩٥٠ ورأس تحريرها واسهم بالكتابة فيها وقد نشرت هذه المجلة ابحاث جيدة في الفقه القانون الاداري والقانون الدستوري وتعليقات على الاحكام الصادرة من القضاء الاداري كما نشرت وثائق تشريعية هامة . وحرصه على دعم المجلس بعناصر ذات كفاءته ، كما اصدر احكام قضائية رائعة تشهد له بقوة وقوف جانب الحق حتى ان الصحف المصرية اشادت بشهور برئاسته لمجلس الدولة (عبد الله ، المصدر السابق ، ٤٠؛ دحروج، المصدر السابق ، ٧١). كما انشا المكتب الفني وجعل منه جهازا علميا قويا متعدد اوجه النشاط يجمع احكام القضاء الاداري ويلحظها ويوبوها وينشرها ويجمع فتاوي ادارات

الراي ويوبها ويفهرسها ويتولى غير ذلك باعمال فنية يكلف بها (عبد الله، المصدر السابق، ٤٠). الا ان السنهوري لم يستمر بهذه الانجازات ، وذلك لاجراء انتخابات جديدة وفوز حكومة الوفد فيها في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٠ ، فقد حاولت هذه الحكومة والتي طاردت السنهوري في الثلاثينات والاربعينات ان تبعده عن رئاسة مجلس الدولة وبادرت الى ذلك بعد اسبوعين فقط من تاليفها فسعت في ٢٦ كانون الثاني ابعاده عن القضاء وان يترك رئاسة المجلس وعرضت عليه اي منصب يختاره بحجة انه كان سياسيا حزبيا . مما سبب ازمة اذ دار حوار بين وزير الماليه الدكتور زكي عبد المتعال والسنهوري ، الذي رد فيه السنهوري على طلب الحكومة بقوله " ليس في الدستور او القانون ما يمنع ان يتولى وزير سابق رئاسة مجلس الدولة حتى ولو كان هذا الوزير انتمى الى حزب سياسي وقت اذ كان وزير وتاريخ القضاء المصري حافل باسماء قضاة كانوا وزراء سابقين كانوا ينتمون الى احزاب سياسييه بل كانوا رؤساء لهذه الاحزاب " . فعرض السنهوري الامر هذا كله على الجمعية العمومية للمجلس فانتهت على انه ذلك اعتداء على استقلال المجلس لانتقده الجمعية وابلغ قرار الجمعية الى وزير العدل(عمار ، المصدر السابق ، ٥٨). في الحقيقة ان مقام به السنهوري على عرض الواقعة على الجمعية كان خير وسيلة للدفاع عن منصبه وهذا دليل على شجاعته ووقوفه مع الحق وعن كرامة المجلس وعلى استقلال القضاء . فرض وتمسك بمنصبه القضائي وقال للحكومة " بيني وبينكم الدستور والقانون وان واجبي ادافع على اي اعتداء يقع على رئاسة مجلس الدولة واني مسؤول عن وضعه نحو كل رئيس يأتي من بعدي ، ومسؤول عن وضعه عن كل عضو من اعضاء المجلس وجده الان او يوجد في المستقبل ، واني اطلع بمسؤوليتي كاملة " (نقلا عن : دحروج ، المصدر السابق ، ٧١). وهكذا كسب السنهوري الجولة مع الوفدين وبقي على راس المجلس . لم ييأس السنهوري بعد عدة سنوات من فكرة اقامة معهد الفقه الاسلامي اذ رجع الى الجامعة العربية وكان قد خلفه في رئاسة اللجنة الثقافية بالجامعة صديقه (احمد امين)^(*) ، مقترحا على الجامعة انشاء (معهد الدراسات العربية العليا) فانشيء هذا المعهد في اذار ١٩٥٢ وانشيء في هذا المعهد قسم الدراسات القانونية الذي راسه السنهوري من عام ١٩٥٢ وحتى اواخر عام ١٩٥٩ وجعل منه صورة مصغرة لمعهد الفقه الاسلامي الذي طالما حلم به عندما كان شابا . ولقد كان كتاب السنهوري (مصادر الحق في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة بالفقه الغربي) والذي صدر عن هذا المعهد في ستة اجزاء تبلغ صفحاتها نحو من الف وخمسمئة صفحة هو نماذج لمحاضرات السنهوري في المعهد ومثال للدراسات الجديدة التي اراد بها تجديد فقه المعاملات في الشريعة الاسلامية والتي اراد لها مؤسسة للدراسات العليا تنهض على اداء رسالته (عمارة ، المصدر السابق ، ٥٢).

المحور الرابع / دور السنهوري في ثورة يوليو ١٩٥٢ في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ قام ضباط الجيش المصري بحركتهم الانقلابية التي ادت الى خلع الملك فاروق من العرش خلال ثلاثة ايام ، ثم الى القضاء على النظام الملكي واعلان الجمهورية في تموز من العام التالي . ومن الواضح ان السنهوري الكاره للاستعمار والاستبداد لم يتوان في تأييد الضباط والترحيب بحركتهم فور وقوعها . وقد تمثل ذلك التأييد في عدة صورمنها ، مشاركة السنهوري في صياغة وثيقة تنازل الملك فاروق عن العرش (عبد ، المصدر السابق ، ٤١-٤٢)، كما رأى السنهوري في تحديد الملكية الزراعية واشراك الفلاحين في شؤون الريف بداية يحقق امال نحو العدالة الاجتماعية كان يعبر عنها بمذكراته قبل قيام الثورة بثلاثين سنة (عبد الله ، المصدر السابق، ٥٨). لذلك رحب بفكرة قانون اصلاح الزراعي* احمد امين : ولد عام ١٨٨٦ في حي المنشية في القاهرة ، تدرج في تعليمه من الكتاب الى مدرسة والده عباس باشا الاول الابتدائية ، ثم دخل الازهر ، ثم اكمل دراسته في مدرسة القضاء الشرعي حيث نال منها شهادة القضاء عام ١٩١١ ، ثم درس في هذه المدرسة سنتين ثم انتقل في عام ١٩١٣ الى القضاء فعمل قاضيا مدة ثلاثة اشهر عاد بعدها مدرسا بمدرسة القضاء الشرعي ، وفي عام ١٩٢٦ عمل مدرسا في كلية الاداب جامعة القاهرة ثم اصبح استاذا مساعدا فيها الى ان اصبح عميدا لها عام ١٩٣٩. ثم اصبح رئيس الدائرة الثقافية عام ١٩٤٥ ، توفي عام ١٩٥٤ . للتفاصيل ينظر: امين ، د.ت.

فشكل لجنة من بعض رجال العلم والقانون لوضع مشروع قانون اصلاح الزراعي وعملوا ليلا ونهارا حتى اتمت اللجنة المشروع فصدر قانون رقم (١٨٧) لسنة ١٩٥٢ الخاص بالاصلاح الزراعي والذي نص على تحديد الملكية ، ولم يقف دوره عند حد وضع نصوص المشروع بل كان عضوا في اللجنة العليا لاصلاح الزراعي والتي كانت مهمتها الاشراف على الاستيلاء وتوزيع الاراضي المستولى عليها ، ولكن اثناء انعقاد جلسات اعمال هذه اللجنة كان بعض قادة الثورة قد بدأوا يستبدون بالامر ، ثم اصبحوا بعد بضعة اشهر يتحدوه ويسبون ويضيقون بالسنهوري وبشخصيته القوية ومنطقه القانوني المقنع للآخرين ، فلم يكن امام السنهوري الا ان قدم استقالته من اعمال هذه اللجنة بحجة تعدد المهام الملقاة على عاتقه ورغبته تركيز جهوده وقد قبلت اللجنة استقالته (عبد ، المصدر السابق ، ٤٢؛ عبد الله ، المصدر السابق ، ٥٨) وفي هذه الاثناء وجهت ليبيا دعوة اليه عقب استقلالها ليضع لها مقومات الدولة والقوانين التي تحررها وتحرر تشريعاتها وقضاءها من اثار الاستعمار الايطالي ، فوضع لها قانونها المدني الذي صدر في تشرين الثاني ١٩٥٣ ونظم لها القضاء وراجع مشروع المحكمة العليا الاتحادية . وعندما عرض عليه وزير العدل

الليبي مكافأة مالية اعتذر عن قبولها قائلا عن العمل الذي انجزه " انما هي رسالة وامل ، رسالة عاهدت الله على القيام بها ، وامل في ان تتوحد التشريعات المدنية في الدول العربية " (عمارة ، المصدر السابق ، ٦١). كما الغت ثورة يوليو دستور ١٩٢٣ وتشكلت لجنة لوضع دستور جديد في كانون الثاني ١٩٥٣ ، فكان السنهوري من ابرز اعضاء هذه اللجنة ووجد الفرصة سانحة ليضمن الدستور الجديد الى جانب مبادئ الديمقراطية السياسية والنظام البرلماني القائم على توازن السلطات مبادئ الديمقراطية الاجتماعية بما فيها تقرير حق الفرد في العمل والتعليم والعلاج وحماية حقوق العمال ومساواة المرأة بالرجل في سائر الحقوق ورعاية الاسرة والطفولة والامومة (دحروج ، المصدر السابق ، ٧٢) لكن حدث خلاف على السلطة بين ثوار (محمد نجيب) (*) ، من جهة و(جمال عبد الناصر) (*) ، ومعظم قادة الثورة من جهة اخرى وهنا برز دور السنهوري فالتقى به جمال عبد الناصر للتشاور في هذه الاحداث فاقترح عبد الناصر عودة الدستور ١٩٢٣ مرة اخرى وعلى اساسه تتم الانتخابات الا ان السنهوري رفض ذلك قائلا ان لجنة اعداد الدستور في طريقها للانتهاء (شلبي ، ١٩٧٦ ، ١٢-١٣). الا ان هذا الدستور لم يصدر وضل النزاع على السلطة قائما ويذكر عثمان في كتابه " كنت ارى السنهوري في صيف عام ١٩٥٣ في مكتبه بمجلس الدولة ومعه مسودات لمشروع هذا الدستور تشغل نفسه هموم الوطن ويقول لي اني اخشى ماأخشاه ان يتطور الخلاف على السلطة بين نجيب وعبد الناصر فيطاح بمشروع الدستور وان الناس ياملون ان ينحسم هذا الخلاف بصدر الدستور " (نقلا عن: عبد الله ، المصدر السابق ، ٦١). وما ان انتهى عام ١٩٥٣ وجاء عام ١٩٥٤ حتى كان الفريق الذي يرأسه ويسيطر عليه جمال عبد الناصر يكره السنهوري ويعتبره مساندا للرئيس محمد نجيب (عبد الله، المصدر السابق ، ٦١) فكان لابد ان يحدث الخلاف بينهم فانحاز السنهوري الى طريق الدستور والقانون والديمقراطية والراي العام وانحاز عبد الناصر الى (الثورة باي طريقه) فحدثت الازمة بينهما في اذار ١٩٥٤ والتي انتهت بنهاية مأساوية(عمارة ، المصدر السابق ، ٦٧). *محمد نجيب: ولد عام ١٩٠١ في السودان لآب مصري وام مصرية سودانية ، تلقى تعليمه في الكتاب عام ١٩٠٥ حيث حفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، وفي عام ١٩٠٨ التحق بالمدرسة الابتدائية ثم التحق بالكلية الحربية في القاهرة فدخلها عام ١٩١٧ وتخرج منها عام ١٩١٨ ، ثم حصل على شهادة البكلوريا عام ١٩٢٣ ، والتحق بكلية الحقوق ، ثم رقي الى رتبة ملازم اول عام ١٩٢٤ ، ثم اكمل دراسته وحصل على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد السياسي عام ١٩٢٩ ، ودبلوم اخر في القانون عام ١٩٣١ ، ثم رقي الى رتبة نقيب عام ١٩٣١ ، ثم رقي الى رائد عام ١٩٣٨ ، ثم رقي الى عقيد عام ١٩٤٤ ، ثم رقي الى رتبة عميد عام ١٩٤٨ ، انضم الى تنظيم الضباط الاحرار عام ١٩٤٩ ، شارك في ثورة يوليو ١٩٥٢ ، واصبح رئيس وزراء ، وفي عام ١٩٥٣ اصبح رئيس جمهورية ، توفي عام ١٩٨٤ . للنفاصيل ينظر : نجيب ، ١٩٨٤ . *جمال عبد الناصر: ولد عام ١٩١٨ بالاسكندرية ، التحق بالمدرسة الابتدائية بالاسكندرية بالمدة مابين عامي ١٩٢٣-١٩٢٤ ، ثم دخل عام ١٩٢٥ مدرسة النحاسين الابتدائية بالقاهرة ، ثم رجع الى الاسكندرية واكمل دراسته الابتدائية ، ثم دخل عام ١٩٣٠ المدرسة الثانوية راس التين بالاسكندرية ، في عام ١٩٣٧ انضم الى الكلية العسكرية ، ثم رقي بعد تخرجه الى مرتبة ملازم ثاني في سلاح المشاة ، ثم حصل على وظيفة مدرب في الاكاديمية العسكرية الملكية عام ١٩٤٣ ، شكل تنظيم الضباط الاحرار ، وشارك في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، اختير رئيسا للجمهورية عام ١٩٥٦ وحتى وفاته عام ١٩٧٠ . للنفاصيل ينظر : فاتكيوتس ، ١٩٩٢ .

المحور الخامس / اعتقاله ووفاته كثيرا ما كشف لنا السنهوري من ان ضباط القيادة لا يريدون في الحقيقة الدستور ايا كان لانه يقنن نظام الحكم وهم يريدون ان يضل يدهم في الحكم مطلقة . وظل الحكم في مصر مشحونا بالتوتر ، وظل جانب المشروعية الذي يمثل مجلس الدولة ورئيسه السنهوري ، منظور اليه بعين الريبة والحذر والغضب ، حتى سيرت مظاهره من الدهماء ورجال الشرطة العسكرية والمباحث الجنائية في ملابس مدنية، الى مقر رئاسة مجلس الدولة في ٢٩ اذار ١٩٥٤ واقتحمت مكتب الرئيس السنهوري ، واعتدت عليه وهي تهتف (الموت للخونة) (وتحيا الثورة) وكادت ان تؤدي به لولا لطف الله وعنايته ، ولما نقل الى المستشفى وبقي شهرا في المشفى وبعد شفائه وعودته الى منزله حاول جمال عبد الناصر ان يزوره ولكن السنهوري رفض مقابلته واكد اللواء محمد نجيب في مذكراته ان المظاهره انما دبرت لغرض الحكم العسكري منع اقامة حكم مدني . ثم اصدرت قيادة الثورة في ١٥ نيسان ١٩٥٤ قانونا بمنع الوزراء السابقين من ولاية الوظائف العامة ، وبذلك انقضى عهد السنهوري بخدمة الوطن من خلال الوظائف او المناصب العامة وصدر بعد ذلك قانون اخر في اذار ١٩٥٥ باعادة تشكيل مجلس الدولة لاجراخ ثمانية عشر من اعضاءه ممن كانت لهم صلة عمل وثيقة بالرئيس السنهوري (الجندي ، المصدر السابق ، ٢٣٥) وبعد سنوات طويلة من العمل والكفاح من اجل التغيير والاصلاح اعتزل السنهوري الحياة العامة ، ومنعته الحكومة من السفر للخارج لكن هذا لم يمنعه من ان يواصل مسيرته الفكرية فقد انجز العديد من المشروعات الفكرية الكبرى اثناء عزله والتي طالما كان يحلم بانجازها والتي حالت بينه وبين انجازها مشاغل المناصب والنشاط الرسمي والعام ومن هذه الانجازات الكتب والدراسات الاتية :

- ١- (الوسيط في شرح القانون المدني) في عشرة اجزاء تبلغ صفحاتها نحو من خمسة عشر الف صفحة صدر الجزء الاول منها سنة ١٩٥٤ والعاشر سنة ١٩٧٠.
- ٢- (الوجيز) وهو تلخيص للوسيط في ثلاثة اجزاء صدر منه الجزء الاول.
- ٣- (مصادر الحق في الفقة الاسلامي) مقارنة بالفقة الغربي، في ستة اجزاء، صدر الاول منها سنة ١٩٥٤ والسادس سنة ١٩٥٩.
- ٤- (التصرف القانوني والواقعة المادية القانونية) لطلاب الدكتوراه بكلية الحقوق سنة ١٩٥٤. (عمارة، المصدر السابق، ٧٢). وبالرغم من السنهوري قد منعه الحكومة من السفر للخارج. الا انها استجابة لطلب امير الكويت بين عامي من شهر حزيران ١٩٥٩ الى اوائل ١٩٦١ حيث لبي دعوة اميرها الشيخ عبد الله الصباح فذهب السنهوري الى الكويت ووضع لها دستورها والمقومات القانونية التي تؤهلها لعضوية الامم المتحدة واقام بها (عبد الله، المصدر السابق، ٤٩) ثم عاد الى مصر بعد ذلك في اوائل عام ١٩٦١ واقتصرت حياته العامة منذ ذلك التاريخ وحتى وفاته على ندوة في منزله مساء كل يوم اربعاء يستقبل فيها عددا من الاصدقاء (دحروج، المصدر السابق، ٧٣) وكان اخر مذكرة كتبها في اوراقه الشخصية من ذكرى ميلاده في ١١ اب ١٩٦٩ والتي دعى فيه مولاه (رب يسر لي عملي واجعل حياتي نموذجا خاصا صالحا لمن يحب بلده الاصغر وبلده الاكبر ويحب الناس جميعا) لكن الاقدار المليئة بالحكم والقدر والاسرار شاءت ان تختتم سبعة عشر عاما من القطيعة والكراهية والحقد والاختلاف الجاد والعداء الشديد بين جمال عبد الناصر والسنهوري على نحو غريب وعجيب فنرى عبد الناصر يتذكر فضل الدكتور السنهوري على تقنينه القوانين المدنية المصرية والعربية فتم تكريمه ومنحه المجلس الاعلى للفنون والاداب والعلوم الاجتماعية جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٧٠. ولكن بعد ان اعجز المرض يد السنهوري التي صاغت الدساتير والقوانين فكان اخر ما خطت يده في نفس العام غلاف الجزء العاشر من موسوعته (الوسيط) في شرح القانون المدني، مما ادى المرض الذي الزمه الفراش بحياته وتوفي في ٢١ تموز ١٩٧١ (السنهوري، الشاوي، المصدر السابق، ٣١٧).

الخاتمة

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج من اهمها :

- ١- اثبتت الدراسة ان السنهوري بالرغم من انه نشأ فقيراً يتيم الاب الا ان نشأته ساعدته على ان ينشأ صلبا في مواجهة مصاعب الحياة وتمكن من اكمال تعليمه ودراسته ووصل لاعلى المناصب في مصر وتمكن من تحقيق العديد من الاهداف التي كان يحلم بها ويخطط لها منذ شبابه.
- ٢- عمل السنهوري في العديد من المؤسسات المصرية المتنوعة من مدارس وجامعات ومحاكم ووزارات مما اكسبته خبرة ادارية كبيرة لعبت دورها في صياغة الاحداث عندما اصبح في موقع المسؤولية قبل الثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ او بعدها
- ٣- لم يكن السنهوري مجرد موظف حكومي بل كانت له اراء ومواقف سياسية هامة سببت له العديد من المشكلات وكانت سبب في توجيه العديد من الاتهامات له.
- ٤- اثبتت الدراسة ان السنهوري تكلف بمهام عديدة وشغل وظائف ومناصب كثيرة سواء في مجال القضاء او التعليم فتولى وظيفة مدرسا وعميدا ووكيل نيابة و قاضيا و مستشارا و وزيرا ورئيسا لمجلس الدولة فترك بصمة واضحة واثرا في كل مكان عمل فيه خلد اسمه.
- ٥- السنهوري كان استاذنا عظيما في اصال الافكار الى طلابه لا يترك الفكرة حتى يشرحها بالاساليب المتعددة والبراهين المتنوعة لتصل الى المستويات المختلفة من العقول والافهام
- ٦- يعتبر السنهوري فقيها قانونيا مشرعا مخططا، ويدل على ذلك التشريعات التي وضعها سواء لمصر او غيرها من الدول العربية. كما الف العديد من الدراسات والابحاث في هذا المجال فترك مؤلفاته اثر كبير اذا صبحت مرجعا وعونا وسندا لكل مشرع او فقيه او قانوني.
- ٧- السنهوري كان مؤمنا بمبادئه دائما لا يحيد عنها ومن اهمها حبه للوطن ودعوته للإصلاح في المجال الاجتماعي والقضائي الا ان هذه المبادئ جلبت له المتاعب اذ نقل وفصل من عمله لعدة مرات، وكما راينا كيف واجه مصاعب من حكومة الوفد التي احواله للمعاش ولم تتركه مستقرا لا داخل مصر ولا خارجها.
- ٨- لم تتح الفرصة للسنهوري لتحقيق العديد من نظرياته في حياته لسبب او لآخر ومنها عزله واقامته الجبرية وعدم تقديره من قبل القيمين على الحكم في بلده مصر حتى وفاته عام ١٩٧١.

المصادر

اولا : الرسائل والاطاريح

١. الغريبي ، قيس جواد علي ، (١٩٨٩)، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤١ ، رسالة ماجستير (منشورة) ، جامعة بغداد ، كلية التربية الاساسية.

٢. العبادي، ميسون فياض، (٢٠٠٥) ، علي ماهر ودوره في السياسة المصري ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد .

٣. عبد الرحمن ، مازن مهدي، (٢٠٠٥)، اسماعيل صدقي ودوره في السياسة المصرية ١٨٧٥-١٩٥٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد .

٤. عيسى، نور سعدي ،(٢٠٢١)، تطور التعليم في مصر ١٩٢٢-١٩٥٢ ، اطروحة دكتوراه جامعة بغداد ، كلية الاداب.

ثانياً: المذكرات الشخصية

١. السنهوري، نادية ، الشاوي ، توفيق ، (٢٠٠٥)، السنهوري من خلال اوراقه الشخصية ، القاهرة ، دار الشروق.

٢. امين ، احمد ،(د.ت) حياتي ، ج ١، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر .

٣. نجيب، محمد ،(١٩٨٤)، كنت رئيساً لمصر (مذكرات محمد نجيب) ، القاهرة، الناشر المكتب المصري الحديث .

ثالثاً : الكتب العربية والمصرية

١. السنهوري ، عبد الرزاق (١٩٩٨) ، نظرية العقد ، ط٢، بيروت منشورات الحلبي ، ج ١.

٢. السنهوري ، عبد الرزاق (١٩٤٠) ، الموجز في النظرية العامة للالتزامات في القانون المدني المصري ، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة

٣. السنهوري، عبد الرزاق (٢٠١٢) ، الدين والدولة في الاسلام ، القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر .

٤. الجندي ، عبد الحليم ، (د.ت)، نجوم المحاماة في مصر واوروبا ، القاهرة، دار المعارف.

٥. الحكم ، توفيق ،(د.ت)، عودة الوعي ، القاهرة، مكتبة مصر ، ص ٣٤-٣٥.

٦. الدجيلي ، حسن ،(١٩٦٣)، تقدم التعليم العالي في العراق دراسة قائمة على الوثائق والمستندات ، بغداد ، مطبعة الارشاد .

٧. الهلالي ، عبد الرزاق ،(١٩٧٥)، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١، بغداد ، مطبعة المعارف .

٨. الاسدي، عبد الجليل (٢٠٠٨)، كلية الحقوق في بغداد ١٩٠٨-٢٠٠٨، بغداد ، شركة المارد العالمية .

٩. الصافي ، عبد الرؤوف، (٢٠٠٨)، كلية القانون في مائة عام تاريخ وعلم وثقافة ١٩٠٨-٢٠٠٨، جامعة بغداد، كلية القانون .

١٠. السكوت، حمدي، جونز، مارسدن،(١٩٧٥)، اعلام الادب المعاصر في مصر الدكتور طه حسين ، القاهرة ، الناشر الجامعة الامريكية .

١١. الهاشمي ، رحيم كاظم ،(٢٠١٢)، محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨ ، ترجمة كمال مظهر احمد ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

١٢. خلاف ، عبد العليم ،(١٩٩٩)، الهيئة السعدية ، القاهرة، عين للدراسات والبحوث .

١٣. دحروج ، سمير يوسف (٢٠١٥) ، عبد الرزاق السنهوري حياته - دراسة في اعماله الفقهية والقانونية ، بيروت ، منشورات زين الحقوقية .

١٤. شلبي ، كرم ، (١٩٧٦)، عشون يوماً هزت مصر دراسة ووثائق في ازمة مارس ، القاهرة، دار اسامه للطباعة

١٥. عمارة، محمد ، (٢٠٠٩)، عبد الرزاق السنهوري اسلامية الدولة والمدنية والقانون ، القاهرة، دار السلام.

١٦. عبد الله، عثمان حسين ،(د.ت)، السنهوري استاذ القانون والشرعية والوطنية ، القاهرة، دار الاعتصام .

١٧. عوض ، عوض توفيق، صبري ،حسن،(٢٠٠٠)، مائة وستون عاما من التعليم في مصر وزراء التعليم وابرز انجازاتهم ١٨٣٧-١٩٩٧، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية .

١٨. عبده، محمود ،(٢٠١١)، عبد الرزاق السنهوري ابو القانون وابن الشريعة ، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.

١٩. فرج ، عبد المنعم ، (١٩٨٩)، مجموعة الدكتور عبد الرزاق السنهوري احياء لذكراه بمناسبة مرور اربعين عاما على صدور التقنين المدني المصري ، القاهرة، كلية الحقوق .

٢٠. فاتكيوتس ، ب.ج ، (١٩٩٢)، جمال عبد الناصر وجيله ، ترجمة سيد زهران ، بيروت، دار التضامن للطباعة والنشر .

٢١. مجموعة مؤلفين ،(١٩٩٨)، قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ القانون المدني ، ج ١، بغداد، مطبعة الزمان.

رابعا : البحوث المنشورة

١. جمعه ، حمد بو جمعه ، (٢٠٢٣) ، موقف عبد الرزاق السنهوري من تقنين الفقه الاسلامي ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، جزائر ، جامعة زيان عاشور ، المجلد ٨ ، العدد الاول.

٢. رسن ، قاسم هيال ، (٢٠١٧) ، انصهار النصوص المختارة في وحدة القانون المدني عند السنهوري ، جامعة بابل ، مجلة العلوم الانسانية ، مجلد (٢٥) ، العدد الخامس.

خامسا: المجلات

١- مجلة القضاء ، (١٩٣٦) ، الاعداد من ١-٥ ، بغداد ، مطبعة الحكومة.

References

First: Arabic Theses & PhD dissertations:

1-Al-Ghurairi, Qais Jawad Ali, (1989), Rashid Ali Al-Kilani and his role in Iraqi politics until 1941, Master's thesis (published), University of Baghdad, College of Basic Education.

2-Al-Abadi, Maysoon Fayyad, (2005), Ali Maher and his role in Egyptian politics, Master's thesis, University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education.

3-Abdel Rahman, Mazen Mahdi, (2005), Ismail Sidqi and his role in Egyptian politics 1875-1950, Master's thesis, University of Baghdad, Ibn Rushd College of Education.

4-Issa, Nour Saadi, (2021), The development of education in Egypt 1922-1952, Phd thesis, University of Baghdad, College of Arts.

Second: Personal Memoirs:

1-Al-Sanhouri, Nadia, Al-Shawi, Tawfiq, (2005), Al-Sanhouri through his personal papers, Cairo, Dar Al-Shorouk Publishing.

2-Amin, Ahmed, (D.T.) Hayati, Part 1, Cairo, Arabic Words for Translation and Publishing.

3-Naguib, Muhammad, (1984), I Was President of Egypt (Memoirs of Muhammad Naguib), Cairo, The Modern Egyptian Office publisher.

Arabic and Arabized books:

1-Al-Sanhouri, Abdul Razzaq (1998), Contract Theory, 2nd edition, Beirut, Al-Halabi Publications, vol. 1.

2-Al-Sanhouri, Abdel-Razzaq (1940), Summary of the General Theory of Obligations in Egyptian Civil Law, Cairo, Authorship and Translation Committee Press.

3-Al-Sanhouri, Abdel-Razzaq (2012), Religion and the State in Islam, Cairo, Dar Al-Salam Printing and Publishing

4-El-Gendy, Abdel-Halim, (D.D.), Law Stars in Egypt and Europe, Cairo, Dar Al-Maaref publisher.

5-Al-Hakam, Tawfiq, (D.T.), The Return of Consciousness, Cairo, Misr Library publisher.

6- Al-Dujaili, Hassan, (1963), The progress of higher education in Iraq, a study based on documents, Baghdad, Al-Irshad Press.

7-Al-Hilali, Abdul Razzaq, (1975), The History of Education in Iraq during the British Occupation 1914-1921, Baghdad, Al-Ma'arif Press.

8-Al-Asadi, Abdul Jalil (2008), College of Law in Baghdad 1908-2008, Baghdad, Al-Mared International Company publisher.

9-Al-Safi, Abdul Raouf, (2008), College of Law in One Hundred Years of History, Science and Culture 1908-2008, University of Baghdad, College of Law publisher.

10-Al-Sukut, Hamdi, Jones, Marsden, (1975), Notable Contemporary Literature in Egypt, Dr. Taha Hussein, Cairo, American University Publisher.

11-Al-Hashemi, Rahim Kazem, (2012), Muhammad Fadel Al-Jamali and his political role and educational approach until 1958, translated by Kamal Mazhar Ahmed, Beirut, Arab Foundation for Studies and Publishing.

12-Khlaf, Abdel-Aleem, (1999), Al-Saadia Authority, Cairo, Ain for Studies and Research.

13-Dahrouj, Samir Youssef (2015), Abd al-Razzaq al-Sanhouri's Life - A Study of His Jurisprudential and Legal Works, Beirut, Zain Legal Publications.

14-Shalabi, Karam, (1976), Twenty Days That Shook Egypt, Study and Documents on the March Crisis, Cairo, Osama for Printing publisher.

15-Amara, Muhammad, (2009), Abdel Razzaq Al-Sanhouri, Islamic State, Civil Affairs, and Law, Cairo, Dar Al-Salaam publisher.

16-Abdullah, Othman Hussein, (D.D.), Al-Sanhouri, Professor of Law, Sharia, and Patriotism, Cairo, Dar Al-Itisam publisher.

17-Awad, Awad Tawfiq, Sabry, Hassan, (2000), One Hundred and Sixty Years of Education in Egypt, Ministers of Education and Their Most Prominent Achievements 1837-1997, Cairo, National Center for Educational Research and Development.

18-Abdo, Mahmoud, (2011), Abd al-Razzaq al-Sanhouri, Father of Law and Son of Sharia, Beirut, Hadara Center for the Development of Islamic Thought publisher.

19-Farag, Abdel Moneim, (1989), Dr. Abdel Razzaq Al-Sanhouri's collection in commemoration of his memory on the occasion of the fortieth anniversary of the issuance of the Egyptian Civil Code, Cairo, Faculty of Law publisher.

20-Fatkiotis, B.J. (1992), Gamal Abdel Nasser and His Generation, translated by Sayyed Zahran, Beirut, Dar Al-Tadamon for Printing and Publishing.

21- Group of authors, (1998), Law No. 40 of 1951 Civil Code, Part 1, Baghdad, Al-Zaman Press.

Fourth: Published research:

1-Jumah, Hamad Bou Jumah, (2023), Abdul Razzaq Al-Sanhouri's position on the codification of Islamic jurisprudence, Journal of Legal and Social Sciences, Algeria, Zian Ashour University, Volume 8, First Issue.

2-Rassan, Qasim Hayal, (2017), Fusion of Selected Texts into the Unity of Civil Law according to Al-Sanhuri, University of Babylon, Journal of Human Sciences, Volume (25), Issue Five.

Fifth: Magazines:

1-Al-Qadha Magazine, (1936), issues 1-5, Baghdad, Government Printing Press.